على طريق انعقاد المؤتمر الوطني للمياه .. رئيس مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية:

المؤتمر يهدف إلى طرح المعالجات الممكنة لتفادي شحة الموارد المائية

حاوره/ محمد محمد إبراهيم

،، مع تزايد مؤشرات مشكلة المياه وشحة الموارد المائية في اليمن خصوصا إذ تصنف من ضمن البلدان التي دخلت المنطقة الحرجة بالنسبة لنصيب الفرد من المياه سنويا ,ومع تفاقم مشكلة الأحواض المائية وهبوط منسوبها وزحف الحياة العصرية المأهولة بالأسمنت على المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة, نجد هناك من يتابع ويهتم ويدقق واضعا سياسات يكمن نجاحها في استخلاصها لتجارب دول العالم المتحضر ,لكن ما الذي يجب فعله وحشده من إمكانات وخبرات لتنفيذها ضمن السياسات المستقبلية.

هذا هو الهدف الأبرز أو الجوهري الذي يقف خلف المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن الذي سيعقد في صنعاء في يناير القادم بعد استعدادات دامت أكثر من ١٣ شهرا حتى الآن بذلها مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية وهو الجهة المنظمة للمؤتمر فكرة وإعدادا واستقصاء.

و في حوار صحافي أثراه وجود الأستاذ/ محمد عبد الماجد العريقي مؤلف كتاب «المياه واقع ورؤية» بمداخلاته المهمة التي تخللت أسئلة الحوار التي طرحناها على الدكتور/ أحمد عبد الكريم سيف المدير التنفيذي بمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية حول منطلقات المؤتمر وأهدافه وما الذي سيطرحه وغيرها من الأسئلة نتابع الحصيلة:

دكتور/ أحمد في البدء حدثنا عن منطلقات هذا المؤتمر الهام الذي ينظمه مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية؟

– حقيقة من ضمن مهام المركز وأهدافه وصل القضايا التنموية المختلفة في اليمن بالمسارات البحثية التطبيقية ،بحيث يكون العمل البحثي غير منفصل عن اهتمامات اليمن ،مجتمعاً أو دولة وتأتي على رأس هذه الاهتمامات قضية المياه فاليمن يعتبر أو يصنف من الدول شحيحة الموارد المائية ،وهذا ماجعلنا كمركز بحثي يرمي إلى رفد السياسة بالمعرفة نستشعر هذا الخطر من خلال مؤتمر وطني يبلور الرؤى ويجمع خلاصات تجارب الآخرين ليتسنى لنا تقديمها للجهات التنفيذية أو صانعة القرار في شأن الموارد المائية ،ناهيك عن كون قضية المياه كقضية تنموية هامة تندرج ضمن الأولويات العشر للدولة ،لهذا سعى المركز في هذا المؤتمر أن يشرك فيها الجهات ذات العلاقة بادارة وتنمية الموارد المائية في البلد ،ومنها وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها ،وغيرها من الجهات ذات الصلة ،وقد استشرناهم في أمور كثيرة ،وأدخلناهم كشركاء في تنظيم المؤتمر ،أما فكرة المؤتمر ومحاوره فهي مبادرة المركز١٠٠ ٪، ولكن بالشراكة مع هذه الجهات.. بحيث لا نبدأ من الصفر ،فلهم جهود وأنشطة كبيرة ،مشكورين عليها ،وهي القاعدة التي سنعمل أو سنبدأ منها بحيث يكون العمل ويكون كل ما سيقدم في المركز عبارة عن نتاج تراكمي للجهود البحثية أو الجهود العملية من قبل هذه الجهات.

الجانب التمويلي

ماهي الجهات الممولة للمؤتمر وماهي أبرز معايير أوراق العمل التي ستقدم في المؤتمر؟!

– هناك جهات ممولة عديدة منها أننا دخلنا مع الـ ztG الألمانية ،والجايكا اليابانية ،والحكومة الهولندية في اتفاقيات تمويلية لهذا المؤتمر ،إلى جانب دعم الجهات التنفيذية ذات العلاقة بتنمية وإدارة الموارد المائية ،فهؤلاء هم شركاؤنا في التمويل وفي التنظيم.

أما المعايير التي حرصنا عليها وعلى أن تكون خطوطاً واضحة للمؤتمر ،هو أننا حرصنا على أن تكون هناك لجنة علمية لتقديم الأوراق التي حرصنا أيضاً أن لا تكون أكاديمية وإنما تكون سياسات عملية تطبيقية تستفيد منها الجهات التنفيذية للخروج من هذا المأزق المتمثل في تفاقم مشكلة المياه في اليمن فالمياه الجوفية – أي القريبة من السطح أو الموجودة في قشرة الأرض– تنحصر بشكل مخيف في ظل اختلال بدأ يلاحظ في التوازن البيئي والاداري الدقيق من خلال تغيير في سياسات التعامل مع الموارد المائية على عكس ماكان آباؤنا ينتهجونه من سياسات اقتصادية مثلى حد عدم التفريط بماء الوضوء الذي كان يذهب مباشرة إلى المقاشم والمساحات الخضراء ومعنى أن اختلال هذا التوازن هو اخلال بدورة الحياة التي تبدأ من هذه المؤشرات المخيفة لواقع المياه وتنتهي بالإضرار بالإنسان.

أوراق العمل

مقاطعا.. قبل الدخول في الحديث عن مؤشرات المياه وواقعها وماضي العمل في ترشيد الاستهلاك المائي.. منذ متى بدأ الإعداد للمؤتمر؟ وما هي محاوره؟

– الآن انقضى (١٣) شهرا على بدايتنا في الإعداد لهذا المؤتمر الهام ،وخلال هذه الفترة بحثنا في كل حيثيات ومؤشرات واقع ثروة المياه في اليمن وجمعنا خلاصات تجارب البلدان المختلفة وكونا تراكما كبيرا من المعلومات وخرجنا بمحاور هذه القضية التنموية وكل ما يتصل بها من خبرات وسياسات وتجارب ورؤى عملية ودراسات شاملة وكل هذه الجهود ستترجم أهداف المؤتمر الممثلة في قراءة وتحليل مشكلة المياه في اليمن وإدارة المياه في اليمن «الاشكاليات – المعالجات – التطوير «وكذا الخروج بحلول علمية وعملية لمشكلة المياه في اليمن .

أما أوراق العمل فمن المخطط له هو أن المؤتمر الوطني للمياه سيناقش (٨) أوراق عمل تنضوي تحت ثلاثة محاور ،الأول منها يتضمن الموارد المائية في اليمن الأوضاع والتحديات ،ويحتوي على ورقتين علميتين ،هما: مشاكل المياه في اليمن ثلاثة تحديات رئيسية، والثانية: عدم اتخاذ التدابير : تداعيات الوضع الراهن والمحور الثاني فيسلط الضوء على الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال ثلاث أوراق عمل الأولى منها تدور حول إدارة المياه من أجل المساواة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية واستدامة البيئة أما الثانية فتناقش مساهمة الزراعة لحل الأزمة المائية في ما الثالثة تدور محاورها حول الموارد المائية غير التقليدية وكيفية إدراجها ،المحور الثالث من المؤتمر يتضمن مناقشة استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة وتطوير الموارد المائية ،وذلك من خلال ثلاث أوراق علمية ،الأولى تحمل خيارات وتوصيات حول كيفية حصول المدن اليمنية على المياه بطريقة فعالة مستدامة ،أما الثانية ،فتناقش مسؤوليات جميع شرائح المجتمع في الحفاظ على المياه ،والثالثة والاخيرة فستتطرق إلى رفع مستوى الوعي حول الحفاظ على الموارد المائية وماهي الرسائل ولمن؟

وهذه هي الأوراق التي تمثل نتاجاً تراكمياً بحثياً لكل حيثيات ومفردات مشكلة المياه ،وخلاصات لتجارب تم وضعها على شكل سياسات عملية تطبيقية ،وهو ما توصلنا إليه خلال ١٣ شهرا الماضية.

تداخل الاختصاصات

هذه المرحلة الزمنية جعلتكم تجمعون المؤشرات والمعلومات اللازمة من الجهات التنفيذية المختلفة وذات الصلة بموارد المياه.. كيف تنظرون إلى دور هذه الجهات في إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها وتوخي تفاقم شحة هذه الموارد؟

– لا أخفيكم وليس بالسر ،هناك تنازع في الصلاحيات لبعض الجهات المعنية حول إدارة الموارد المائية ،وهذا خلل إداري وقانوني ممكن إصلاحه وليس بالمستحيل فالمسألة تحتاج إلى توحيد المسؤولية وادراك من هي الجهة المسؤولة عن ادارة الموارد المائية ،وتعطى الصلاحيات وتحاسب على التقصير في مسؤولياتها ،لكن أن توزع الصلاحيات وتشتت المسؤوليات ،هنا يحصل الخلل وتبدأ الاتكالية كل طرف على الآخر كما هو حاصل ،وبهذا الخصوص نأمل من الجهات التشريعية والقانونية في البرلمان أن تحل هذه التداخلات والاشكالات، وهذا أساس من أجل تفعيل الموارد المائية ،وبعد ذلك تستطيع أن تضع استراتيجيات وسياسات بعيدة المدى والتعاطي الناجح مع مشكلة المياه في المستقبل.

كما أن هناك سياسات وتشريعات وقائية ولازمة للحفاظ على الموارد المائية ،كتشريعات منع الحفر العشوائي ،فعندك في صنعاء فقط أكثر من (١٥) ألف بئر – مثلا– في حين أن عدد حفارات المياه المتواجدة في اليمن أكثر من ماهو موجود في الهند ،مع الفارق في السكان، وتخيل هذا الفارق.

ومن الممكن أن يصدر قرار منع استيراد الحفارات ،ومن ثم تقوم الحكومة بشراء الحفارات الموجودة ،أيضا ممكن إصدار تشريع إنه لا يجوز حفر بئر إلا بعد أخذ ترخيص ولايعطى الترخيص إلا بموجب دراسة جدوى بيئية واقتصادية .. بمعنى أن يصبح المورد المائي موردا سياديا مثله مثل البترول ،هذا على صعيد الجوانب الإدارية والتشريعية ،لكن هناك جوانب توعوية حيث أن علينا نشر الوعي بين أفراد وفئات المجتمع ككل ،المرأة في البيت الطفل في المدرسة الفلاح في الحقل والمزرعة ،العامل في الورشة وهذا لن يتم إلا بتضافر كل الجهود في المجتمع والمؤسسات التوعوية وعلى رأسها وسائل الاعلام التي يعول عليها إيصال التوعية إلى المجتمع.. فبدل ما تغسل سيارتك بخرطوم المياه ،اغسلها بالدلو ،توصل التوعية للمزارع عن طريقة استغلال المياه في زراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه، توعية المزارع كيف يتخلص من زراعة القات ويزرع محاصيل بديلة أقل استهلاكا للمياه فالقات يستهلك٨٠ ٪ من مواردنا المائية.

الحد من القات

على ذكر القات –هناك اتجاه حكومي للحد من زراعة القات.. برأيكم إلى أي مدى ستخفف هذه السياسة في الحد من استنزاف الموارد المائية، في حال نجح هذا التوجه؟

– استطيع القول برأي سبقني فيه الدكتور/ حسين العمري حين كان وزيراً للزراعة في الثمانينات، حيث أنشأ مركزاً خاصا اسمه مركز دراسات القات، ووضعوا دراسة خلاصتها أن يتم منع زراعة القات، ويتم بالاستيراد من أثيوبيا ، وتحتكر الدولة مسألة الاستيراد لتقليص أيام بيعه، وهذا العمل يحتاج إلى مساحة زمنية كافية،لأن هناك مليوني شخص يعيشون على القات من زراعته الى قطافه إلى بيعه، وهؤلاء يجب أن نوفر لهم بدائل قبل أن نقطع ارزاقهم، وبالتالي نحن في هكذا تعقيد بحاجة الى توعية للمزارع للتخفيف التدريجي من زراعة القات ، وأيضاً توعية المزارع بأساليب الري الجيدة في المحاصيل الأخرى، وأن يكون الري بغير الغمر، في آخر الليل لا في ذروة الظهيرة حتى لا يتبخر معظم الماء المخصص للري.

زراعة القات أيضا ليست وحدها المشكلة رغم كونها الأكثر ضرراً، فهناك العديد من المشاكل الممكن تداركها، فمثلا وزارة الأشغال والجهات ذات الاختصاص، تقوم برصف الطرق، وشوارع المدن ، ولم تترك فجوات ومساحات ترابية تغذي المياه الجوفية، محولة بذلك المدينة إلى أشبه بسطح منزل، فتذهب مياه الأمطار الغزيرة خارج المدن كما هو حاصل في صنعاء، تذهب كل السيول إلى خارج العاصمة، في ظل الإنحسار الشديد لمياه الآبار الجوفية.

إضافة الى ذلك هناك استنزاف جائر للمياه في مسائل نعتقد إنها بسيطة لكنها عندما نحسبها على مدار السنة تجدها أرقاماً باهضة، ومن هذه المسائل ، مياه الوضوء في المساجد التي تهدر إلى المجاري وكان أجدادنا يستغلونها أفضل استغلال في ري المقاشم والبساتين.

- تصنف اليمن ضمن الدول الداخلة في المنطقة الحرجة للفقر المائي

- 80 % من مواردنا المائية يستنزفها القات و (15) ألف بئر في حوض صنعاء

استراتيجية السدود

كيف تنظرون إلى استراتيجية الحكومة في السدود والمنشآت المائية؟

– بناء السد لا يعني أنه مجد اقتصادياً ما لم تراعى فيه المعايير الفنية ذات الصلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي البيئي، فأحيانا نشيد سداً أو حاجزاً مائياً في مناطق تضر بالبيئة فقبل بناء السد يجب الإلمام بدورة الحياة البيئية «الفطرية والحيوانية والنباتية» التي تعيش في المحيط المجاور، وإلا سيحصل اختلال في التوازن الذي أودعه واتقنه الله في الطبيعة.

وفي بعض السدود – حسب ما حدثنا أحد الخبراء مستشهداً بإحدى السدود حيث قال: «قمنا بتعميق الحاجز الأسمنتي تحت الأرض فأكتشفنا في النهاية أن المياه لم تعد تتسرب إلى الآبار الجوفية والعيون، وإنما تتبخر معظم هذه المياه تحت حرارة الشمس وبذلك اسهمنا في خسارة كمية من المياه كان يمكن أن تصل إلى مساحات كبيرة ومغذية للعيون السطحية.

حلول ممكنة

مداخلة بسؤال من الأستاذ العريقي .. هل هناك ورقة عمل تدخل في عمق المشكلة من خلال وضع حلول مناسبة على ضوء الإمكانات المتاحة في البلد؟!.

– نحن عملنا معايير للعلماء وأصحاب الخبرات الذين سيشاركون بأوراق العمل، ومن هذه المعايير تقديم حلول ومعالجات لمشكلات المياه، الشيء الثاني، يجب أن تكون ورقة العمل – كما ذكرت لكم في البداية – عبارة عن سياسات تطبيقية لا رؤى نظرية ، الامر الأهم يجب أن تدور المعالجات والحلول المقترحة في هذه الأوراق حول ما هو متاح في اليمن ، لأننا في النهاية نهدف إلى أن يستفيد صانعو القرار من خبرات الآخرين التي ستقدم في هذا المؤتمر، وهي الخبرات التي سنجمعها في كتاب يطبع عن المركز ويوزع على الجهات ذات العلاقة.

السياسات المائية

في إطار الحلول المتوقعة من هذه الأوراق، كيف تنظرون للسياسات المائية القائمة وما الذي يجب أن يكون في السياسات المائية المستقبلية؟.

– نحن نسعى للاستفادة من تجارب الآخرين على صعيد السياسات المائية، أول شيء مسألة التركز السكاني، حيث يتركز معظم سكان الجمهورية اليمنية في الجبال، بحكم ان المناطق الجبلية هي المركز السياسي وبالتالي حصلت هجرة من الريف إلى المدينة، ونحن لدينا خاصة يجب أن لانفقدها، إذ أننا الدولة الوحيدة التي يعيش سكانها في الأرياف، وهذه مهمة وخاصية إيجابية، ولكن إذا استمرت الهجرة الريفية إلى المدن سنفقد هذه الخاصية، ولا نستطيع الحفاظ عليها إلا بحل من اثنين، أما أن أحلى المياه وأوصلها إلى الجبال وهذا مكلف جداً، أو أن أنقل السكان الى الشواطىء، وهذا صعب لأنه يرجع لنواح ثقافية وأعراف وتقاليد، ومن الصعب أن يترك الناس بيوتهم، ولكن نستطيع الحفاظ على الخاصية المذكورة، بإيجاد الخدمات للحد من الهجرة ، وتخفيف الضغط على الأحواض المائية فعندنا مثلاً (١٤) حوضاً مائياً في اليمن، ومن ضمنها حوض صنعاء وهو الأكثر استنزافاً بسبب الهجرة.

مستجدات المركز

حاليا ما هو جديد مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية؟.

– أنشانا حديثا برنامجين غاية الأهمية وهذا يرصد بشكل يومي جميع أخبار الإرهاب ويعمد الى عمل تحاليل ويقدم كتباً وخبرات ودراسات استراتيجية تحيط كل حيثيات وأضرار هذه الآفة الدولية التي لا دين ولا بلد لها.

أما البرنامج الثاني، فهو برنامج أبحاث وتطوير الطاقة بشكلها العام سواء المتجدد أو النابض مثل البترول الغاز والشمس والريح، وندرس بشكل دقيق الأساسيات والعوامل الناجحة لاستغلال الطاقة في اليمن ، وكيف يمكن تفعيلها وترشيدها أيضا، وندرس ونقدم أبرز التجارب التقنية الحديثة، والتعاقدات الأفضل لليمن، مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على هذه الثروات للأجيال القادمة.

يحمل المركز شعار رفد السياسة بالمعرفة ، بما معناه أن البحث هو المهمة المحورية للمركز على أساس تقويم هذه المهمة؟.

– تركيزنا بشكل أساسي في هذه المهمة يتمحور حول الجانب التطبيقي، حيث نقدم سياسات تطبيقية قائمة على المعلومة الصحيحة كأحد أهم مفردات المعرفة، لأن هدف إنشاء المركز هو دعم صانع القرار بهذه السياسات المعرفية التطبيقية وليس البحثية الأكاديمية، وهذا لا يعني غياب الاهتمام الأكاديمي ، فلدينا اهتمامات أكاديمية ولدينا علاقات مع الجامعات والسياسات التطبيقية التي نتحدث عنها تشمل كل القضايا التنموية في البلد في التعليم ، في المياه في الأشغال في الدفاع، وفي الأمن في الخارجية وغيرها .

المشاكل والتحديات

ما هي أهم المشاكل التي تواجهكم في عملكم البحثي ونشاطكم المعرفي؟.

– أهم ما يواجهنا هو طبيعة البلد ووضعها الاقتصادي وشحة الموارد، وهو ما ألقى بظلاله السلبي على مخصصات البحث، وموازنات الجوانب البحثية ، فلو قرأت التقرير الصادر مؤخراً عن مجلس الشورى لوجدت أن واقع البحث العلمي في اليمن لازال متأخراً جداً ، فما يصرف عليه لايتجاوز ٠،٠٥٪ من الانفاق العام للدولة، وهذا لا شيء إذا ما قارناه .. بما ينفق على البحث العلمي في الدول الأخرى، فمثلاً مصر فيها ٨٧ مركزاً بحثياً ، ونحن لدينا في اليمن سبعة مراكز فقط، ومن المشاكل أيضا ندرة الباحث الجيد بسبب هذه المشاكل الانفاقية ، إلى جانب ذلك الفجوة القائمة بين الدراسة الأكاديمية والسياسة التطبيقية وهذا المشكلة سببها في الأول والأخير غالبية الجانب النظري.

لذا جاء شعارنا في المركز هو رفد السياسة بالمعرفة لكن السؤال الأهم هو هل تستفيد الجهات التنفيذية من هذه الجهود والأبحاث التطبيقية كما أننا نقوم بتزويد الجهات المختصة بمخرجات ومنتجات المركز، إلى جانب المشاكل السالفة الذكر، هناك مشاكل أخرى تتصل بثقافة المجتمع، فكل باحث مثلاً يبدأ بحثه من الصفر لا من حيث أنتهى سابقه، وبالتالي هناك غياب لميزة تراكمية البحوث ونتائجها وثرائها ، أيضاً في المسائل البحثية لايوجد ربط للبحث مع النشر ومع الترجمة.